AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

أهمّية السيولة المصرفية في المصارف التجارية والإسلامية في العراق للمدّة (2017-2021)

The importance of banking liquidity in commercial and Islamic banks in Iraq for the period (2017-2021)

Marwan Abdel Rasool Hammoodi

College of Administration and Economy

University of Anbar

marwanhamoddi@uoanbar.edu.iq

المستخلص :

إنَّ مصادر السيولة في المصارف التجارية والإسلامية، تنبع من الودائع الجارية والتوفير ممّا يستوجب على المصرف استرجاع هذه الأموال عند الطلب إلى مودعيها، ما يتطلّب من المصارف الاهتمام بدراسة السيولة؛ لأنَّ نسبة الودائع إلى مجموع المطلوبات كبيرة جدا، فضلا عن إنّ قسما من هذه المطلوبات هي مطلوبات قصيرة الأجل. ويهدف البحث إلى توضيح السيولة المصرفية وأهمّيتها في المصارف التجارية والإسلامية. ولغرض تحقيق هذا الهدف تَمّ استعمال مؤشّرات السيولة المصرفية في تحليل بيانات التقارير السنوية للمصارف التجارية والإسلامية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدّة (2017-2021)، وقد تَمّ قياس البيانات وتحليلها، واستخراج النتائج باستعمال برنامج (Eviews الإصدار 13). ومن أهمّ استنتاجات البحث، إنَّ المصارف الإسلامية كانت الأفضل من المصارف التجارية في مؤشّرات السيولة المصرفية:(نسبة التوظيف، السيولة القانونية، الاحتياطي القانوني، الرصيد النقدي). وبناءً على ذلك تَمّ صياغة توصيات عدّة أهمّها، أهمّية مساهمة المصارف الإسلامية والتجارية في مجالات استثمارية عديدة سواء أكان محلّيا أمّ عالميا، ممّا ينعكس وبشكل ايجابي على أرباحها ومكانتها المصرفية في السوق المصرفي، ما ينعكس على النموّ الاقتصادي للبلد .

الكلمات الافتتاحية : السيولة المصرفية ، المصارف التجارية والإسلامية.

Abstract :

The sources of liquidity in commercial and Islamic banks stem from current deposits and savings, which requires the bank to return this money upon request to its depositors, which requires banks to pay attention to studying liquidity because the ratio of deposits to total

liabilities is very large, and also that part of these liabilities are short liabilities Term. The research aims to clarify banking liquidity and its importance in commercial and Islamic banks, and for the purpose of achieving this goal, banking liquidity indicators were used in analyzing the data of the annual reports of commercial and Islamic banks listed in the Iraq Stock Exchange for the period 2017-2021, and the data was measured and analyzed and results extracted using Program (Eviews version 13). One of the most important conclusions of the research is that Islamic banks were better than commercial banks in banking liquidity indicators (employment ratio, legal liquidity, legal reserve, cash balance), and accordingly several recommendations were formulated, the most important of which is. The importance of the contribution of Islamic and commercial banks in many investment fields, both locally and globally, which reflects positively on their profits and their banking position in the banking market, which is reflected in the economic growth of the country.

Keywords : Banking liquidity, commercial and Islamic banks

المقدمّة:

تلعبُ المصارف التجارية والإسلامية دوراً مهمّا في القطاع المصرفي، وتُعدّ اللبنة الأساس في بناء اقتصاد أي دولة، إذ إنَّ القطاع المصرفي له دورٌ كبيرٌ في تمويل المشاريع الاقتصادية، ويُعدّ أحد أعمدة البناء في البلد، ولمّا كان المصرف حلقة الوصل بين أموال المدخرين (المودعين) وطالب الأموال (المقترضين)كان لابُدَّ للمصرف من الاهتمام بإدارة السيولة بشكل علمي وناجح؛ لأنَّ السيولة من المواضيع الرئيسة والمهمّة لدى البنك المركزي والمصارف التجارية والإسلامية؛ لأنّ لها تأثير كبير على سمعة المصرف في السوق المصرفي، فانخفاض السيولة لدى المصرف سوف يعرّضه إلى مخاطر عدّة، منها: خسارة الزبائن وعدم التعامل معهم، كذلك خسارة الفرص الاستثمارية، ما قد يعرّض المصرف إلى الإفلاس، وهذا ينعكس سلبا على الواقع الاقتصادي للبلد. وكذلك الحال عند ارتفاع السيولة، فإنَّ من الضروري البحث عن مجالات استثمارية لهذا الفائض، والاستفادة منها في مجالات مثمرة. ويقسّم البحث إلى نقاط عدّة: النقطة الأولى: تمثّل منهجية البحث، والنقطة الثانية: الاطار النظري للسيولة المصرفية والمصارف التجارية والإسلامية، والنقطة الثالثة: الجانب العملي للبحث للمدّة (2017-2021).

1- منهجية البحث:

1-1 أهمّية البحث:

1- تُعدّ السيولة المصرفية من الأهداف الرئيسة لكُلّ مصرف؛ وذلك لدورها الكبير في الوفاء بالالتزامات المالية لغرض مواجهة السحوبات في الودائع ومنح التسهيلات الائتمانية.
2- إنَّ توفّر السيولة لدى المصرف يساعده في تجنّب حالة تصفية موجوداته غير السائلة من أجل مواجهة السحوبات والالتزامات الأخرى.

3- مساعدّة المصارف العراقية على التعرّف على نقاط الضعف في إدارتها للسيولة، ومعالجتها من خلال توظيف أموالها في استثمارات متعدّدة.

2-1 مشكلة البحث:

تمثّل مشكلة السيولة المصرفية من المشاكل المعقدة التي تواجه المصارف التجارية والإسلامية، فانخفاضها يولّد مشكلة عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية أمام المودعين والمقترضين، ما ينعكس سلبا على سمعة المصرف ومكانته في السوق المصرفي. كذلك الحلّ عند ارتفاعها وعدم الاستفادة منها، سوف ينتج عنها انخفاض في توظيف هذه الأموال في استثمارات، تحقّق فائدة للمصرف والاقتصاد على حدّ سواء، ممّا يتوجب دراسة هذه المشكلة من جوانبها جميعا؛ لغرض تجنّب قوع المصارف في مخاطر عديدة.

1-3 هدف البحث: يهدف البحث إلى :

1- التعرّف على السيولة المصرفية من حيث، مفهومها، وأهمّيتها، وأنواعها، وطرق قياسها.
2- معرفة مدى تأثير مؤشّرات السيولة المصرفية في المصارف التجارية والإسلامية العراقية، وأي النسب كانت أكثر أهمّية.
3- تقويم السيولة المصرفية لدى المصارف التجارية والإسلامية، من خلال تحليل البيانات المالية الخاصّة بالمصارف، والمنشورة في سوق العراق للأوراق المالية.

1-4 فرضية البحث: تكمّن فرضية البحث الرئيس في:(هل هناك فرق ذو دلالة إحصائية في السيولة المصرفية بين المصارف التجارية والإسلامية في العراق)، ويتفرع منها الفرضيات الفرعية الآتية:

1- هل هناك فرق ذو دلالة إحصائية في نسبة التوظيف في الودائع بين المصارف التجارية والإسلامية ؟

2- هل هناك فرق ذو دلالة إحصائية في نسبة الاحتياطي القانوني بين المصارف التجارية والإسلامية؟

3- هل هناك فرق ذو دلالة إحصائية في نسبة الرصيد النقدي بين المصارف التجارية والإسلامية؟

4-هل هناك فرق ذو دلالة إحصائية في نسبة السيولة القانونية بين المصارف التجارية والإسلامية؟

1-5 حدود البحث :

1- الحدود الزمانية: امتدت المدّة الزمنية للبحث خلال (2017 - 2021).
2- الحدود المكانية: تمثّلت الحدود المكانية للبحث على المصارف التجارية والإسلامية في العراق.

1- 6 دراسات سابقة:

1- دراسة (حسين،حمدان،2022)" تقييم كفاءة إدارة السيولة المصرفية في الجهاز المصرفي العراقي باستعمال أسلوب تحليل مغلّف البيانات للمدّة (2002-2019)."تهدف الدراسة إلى التعرّف على العلاقة بين مؤشّرات السيولة المصرفية، ومؤشّرات مخاطر السيولة المصرفية من خلال برنامج تحليل مغلّف البيانات لقياس وتحليل كفاءة الجهاز المصرفي العراقي بعد الأولى: مدخلات، والثانية: مخرجات في عملية تقييم كفاءة إدارة السيولة لعيّنة في البحث. واستنتجت

الدراسة أنَّ مؤشّرات إدارة السيولة المصرفية كانت فوق النسبة المعيارية للبنك المركزي خلال مدّة البحث (2002-2019)، ما يعني أنَّ الجهاز المصرفي العراقي من غير المحتَمل أنْ يتعرّض لمخاطر السيولة في الأجل القريب.

2- دراسة (الذبحاوي، الموسوي،2017)،" إدارة السيولة المصرفية وعلاقتها بالائتمان المصرفي - دراسة مقارنة بين عيّنة من المصارف التجارية العراقية والاردنية الخاصّة". يهدف البحث إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين إدارة السيولة والائتمان المصرفي في المصارف التجارية العراقية والأردنية في المصارف التجارية. وتتضمّن فكرة البحث تقويم إدارة السيولة في المصارف - عيّنة الدراسة - والمقارنة بينهما، وبيان تأثير مؤشّرات السيولة، التي تَمّ اعتمادها (ستة مؤشّرات) على مؤشّرات الائتمان (مؤشّرين)، ولا سيّما بعد أنْ تَمّ اختيار ثلاثة مصارف لكُلّ من العراق تمثّلت بـ:(بغداد، الشرق الأوسط، الخليج التجاري)، والاردن أيضا، ثلاثة مصارف تمثّلت بـ:(الاردن، العربي، الاسكا) . وتَمّت دراسة المؤشّرات وتحليلها، وإيجاد العلاقة وفق أساليب إحصائية وتأثيرها، استعملت لتحقيق أهداف الدراسة وفرضياتها، ولا سيّما بعد ما تَمّ صياغة فرضية الثبات لذلك. وتَمّ استعمال تلك المؤشّرات واختبارها بواسطة اختباري(f ,value-p)، وبيان التأثير من خلال معامل التحديد (R2). وقد توصّل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمّها: وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نسب السيولة القانونية والائتمان المصرفي. وتَمّت صياغة مجموعة من التوصيات أهمّها: ضرورة قيام المصارف - قيد الدراسة - بتدعيم موقفها المالي، من خلال الاهتمام المتزايد بمؤشّرات إدارة السيولة المصرفية لتحقيق نسب ائتمان مصرفي مقبولة.

3- دراسة (Munteanu ، 2012)"Bank liquidity and its determinants in Romania " تهدف الدراسة تحديد العوامل التي تؤثّر على سيولة البنك من خلال نموذج الانحدار المتعدّد، وتصميم أدوات فعّالة لإدارة السيولة على مستوى مجموعة من البنوك التجارية في رومانيا. تعكس النتائج كُلّ من المحدّدات المشتركة والمختلفة لمعدّلي السيولة اللذين تَمّ تحليلهما، وتَمّ استنتاج أنَّ سنوات ما قبل الأزمة وما بعدها (2008-2010) أنَّ مؤشّر Z-Score مهمٌّ لاستقرار البنك، وله تأثير كبير على سيولة البنك في سنوات الأزمة.

4- دراسة (Hua Shen et al ،2009) " Bank Liquidity Risk and Performance "، هدفت الدراسة إلى استعمال مقاييس بديلة لمخاطر السيولة إلى جانب نسبة السيولة؛ من أجل التحقّق من أسباب مخاطر السيولة (أسباب نموذج مخاطر السيولة)، باستعمال البطاقة غير المتوازنة لمجموعة من البيانات لـ (12) مصرفاً تجارياً في اقتصادات الدول المتقدّمة خلال المدّة (1994-2006). وتَمّ تطبيق انحدار المتغيّرات لبيانات البطاقة، باستعمال مقدّرات المربعات الصغرى ذات المرحلتين إلى تقدير مخاطر السيولة المصرفية ونموذج الأداء. ووجد أنَّ مخاطر السيولة الداخلية محدّدا بأداء البنك. وتتضمّن أسباب مخاطر السيولة مكوّنات الأصول السائلة، والاعتماد على التمويل الخارجي، والعوامل الإشرافية والتنظيمية وعوامل الاقتصاد الكُلّية. إلى جانب ذلك نجد أيضًا أنّ مخاطر السيولة قد تقلّل من ربحية البنك (العائد على متوسّط الأصول، و العائد على متوسّط الأسهم)؛ بسبب ارتفاع تكلفة التمويل، مع زيادة هوامش صافي فوائد البنك. إلى جانب ذلك، نقوم بتصنيف البلدان على أنَّها نظام ماليّ قائم على البنوك أو قائم على السوق. وكذلك ظهر أنَّ مخاطر السيولة مرتبطة بشكل سلبي بأداء البنك في النظام المالي القائم على السوق.ومع ذلك ليس له أيّ تأثير على أداء البنك في النظام المالي القائم على البنوك.

2-الإطار النظري :

2-1: السيولة المصرفية:

2-1-1- مفهوم السيولة المصرفية :

من الضروري احتفاظ المصرف بنسبة معقولة من السيولة؛ لمواجهة التزاماته قصيرة الأجل، ولمقابلة السحوبات المفاجئة من قبل الزبائن. وتعرّف السيولة بشكل عام بأنَّها: أيُّ موجود قابل للتحويل إلى نقد بسهولة وسرعة. وكلّما كان الموجود قريبا من النقد كان سائلا أو شبه سائل، على أنْ يقترن ذلك بعدم تعرّض قيمته إلى خسارة كبيرة عند عملية التحويل (الجبوري،2019: 194). وتعرّف أيضا بأنَّها إمكانية تحوّل الموجودات المتداولة إلى نقدية، وتختلف درجة مرونة تحويل الموجودات المتداولة بعضها عن البعض الآخر، فمنه ما يتَمّ تحويله بسرعة إلى نقدية، كالاستثمارات المالية في الأسهم، ومنها ما يصعب - نوعا ما - تحويله إلى سيولة نقدية كالمخزون مثلا (طالب،الغزالي،2009 :108). في حين السيولة المصرفية تعرّف بأنَّها: الوسيلة التي يضمّن البنك بواسطتها دفع ما يستحقّ عليه في الوقت المحدّد، وهو أمرٌ حيويٌّ للثقة بالبنك ولاستمرار بقائه. ويتَمّ تحقيق هذا عادة عن طريق: مزج قاعدة الأصول وتنوّعها، وحيازة أصول سائلة قابلة للبيع فورا، وإدارة استحقاقات الأصول والالتزامات والاقتراض في السوق البنكية (السيسي،2011: 681) .وتعرّف أيضا بأنَّها: قدرة المصرف على تسديد التزاماته المالية نقدا، والاستجابة لطلبات الائتمان ومنح القروض الجديدة(Mishkin,2007:318).

ونستنتج ممّا سبق أنَّ السيولة بشكل عام والسيولة المصرفية بشكل خاصّ، هي مدى امتلاك المصرف من أرصدة على شكل موجود قابل للتحويل إلى نقد بأسرع الطرق وأسهلها، ممّا يمكّنه من الوفاء بالتزاماته المالية أمام المودعين والمقترضين. إنَّ نقص السيولة في المصرف يُعدّ مسألة خطيرة وحساسة؛ لأنَّ ذلك يدلّ على عدم قدرته على تلبية هذه الالتزامات، وممّا قد يتعرّض المصرف إلى الفشل المالي ومواجهة مخاطر أخرى.

2-1-2-أهمّية السيولة المصرفية:

إنَّ السيولة تُعدّ جيدة إذا كان المصرف يتَمّتع بسهولة الحصول عليها بتكاليف معقولة، وحجم ووقت مناسبين. أي إنَّ المصرف يمتلك أموال عند احتياجه للسيولة أو المُقدّرة على الحصول على الأموال من خلال ما يمتلكه من موجودات أو الاقتراض (Rose,1999:347). ونظرا لأهمّية السيولة فإنَّ المصارف تهتَمّ بها أكثر من غيرها من المؤسّسات المالية الوسيطة كالمصارف المتخصصة وشركات التأمين وذلك لسببين :(الكبيسي،2018: 17)

*إنَّ نسبة مطلوباتها النقدية إلى مجموع مواردها كبيرة جدا.

*إنَّ قسما كبيرا من مطلوباتها يتألّف من التزامات قصيرة الأجل.

وتَمّتلك المصارف السيولة من أجل مواجهة احتياجات زبائنها من الأموال، ما يدفع الزبائن إلى سحب ودائعهم لدى المصارف أو من خلال الاقتراض، ممّا يتطلّب من المصارف مواجهة هذه الاحتياجات. إنَّ مثل هذه الاحتياجات مستَمّرة؛ لذا يجب أن تكون المصارف مستعدّة دائماً لمواجهة مثل هذه المتطلّبات. وتظهر أهمّية السيولة من خلال المتغيّرات التي تؤثّر فيها وهي: (عقل، 2006: 159)

1-نوعية الموجودات وتركيبتها ذات الطبيعة السائلة.

2-فترة استرجاع القرض، ودفع أقساطه المقدّمة من قبل المصرف للمقترضين.

السيولة المصرفية ذات أهمّية كبيرة؛ لأنّها تساعد المصرف على مقابلة التزاماتها المالية عند حلول موعد الاستحقاق؛ لأنَّ عدم التسديد سوف يعرّض المصرف إلى أزمات أمام المساهمين والمودعين. إذن لا بُدّ من تحديد احتياجات المصرف من السيولة بصورة ديناميكية، بمعنى أنّ امتلاك سيولة عالية دون استغلالها يفقد المصرف العائد الذي قد يتحقّق جرّاء استثمار هذه الأموال. ومن ناحية الأخرى إذا كانت السيولة قليلة جداً فإنَّها تؤدّي إلى أضرار كبيرة، ربما تؤدّي إلى التعسّر المالي للمصرف. تعدّ السيولة ذات أهمّية كبيرة للمصارف التجارية والإسلامية على حدّ سواء من خلال الآتي: (Mishkin,2007:323)(صونيا،2015 :7)

ا-الظهور في السوق المالي الحساس تجاه المخاطر بمظهر المأمون القادر على الوفاء بالتزاماته .
ب-تعزيز ثقة كُلّ من المودعين والمقترضين، والتأكيد لهم على إمكانية الاستجابة لمتطلّباتهم كلّما ظهرت.
ت-مؤشّرُ إيجابيٌّ للسوق المالية، للمحللين، للمودعين والإدارة.
ث- تأكيد للقدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات.

ج-تجنّب البيع القسري لبعض الأصول، وما قد تجلبه من سلبيات.

ح- .تجنّب دفع كلفة أعلى للأموال .

خ-تجنّب اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي.

2-1-3-أنواع السيولة المصرفية:

تتحدّد السيولة المصرفية في المصرف من عوامل عدّة، مثل: (حجم المصرف، الربحية، رأس المال ،مستوى المخاطر التي تواجه المصرف)، وكذلك عوامل اقتصادية مثل:(أسعار الفائدة، وهامش الفائدة، والمؤثرات البيئة والسياسية)(Vodova,2013 :65)، ويجب على المصارف أنْ تعمل على الاحتفاظ بأموالها بدرجة من السيولة، تتمكّن معها من مقابلة حركة السحوبات العادية والمفاجئة. وهذا ما يعبر عنه بمبدأ السيولة العامّة في المصارف. وهذا المبدأ يقوم على :(رمضان،1997: 121)

1-درجة ثبات الودائع وقدرة المصرف على الاحتفاظ بها عند المستوى الذي يناسب سياسته الائتمانية.

2-سيولة كُلّ عملية من عمليات الإقراض الذي يعقدها، وهو ما يعبر عنه بسيولة العملية الائتمانية. وتنقسم السيولة المصرفية حسب العوائد على: (الجبوري، 2019: 196) (الطاهر،الخليل،2004 :211)

ا-السيولة القانونية: لغرض المحافظة على المصارف، وتعزيز عنصر الاطمئنان والثقة بها، يتدخّل البنك المركزي بفرض نسبة قانونية للسيولة، وإلزام المصارف جميعا بهذه النسبة، وإلّا تعرّضت هذه المصارف لعقوبات مالية، وقد انخفضت تلك النسبة عمّا هو مقرّر. وتتضمّن هذه النسبة ما يأتي:-

الاحتياطي القانوني: يقوم البنك بناء على القوانين والتشريعات المالية التي تفرضها السلطة النقدية، باقتطاع نسبة من الودائع لتكوين هذا الاحتياطي، من أجل مواجهة أيّة مخاطر تتعلّق بالسيولة أو الالتزامات الأخرى في المستقبل، يمكن أنْ يتعرّض لها المصرف، وهذا النوع من الاحتياطيات لا يحقّق عائدا للمصرف.

الاحتياطيات العاملة: تتكوّن هذه الاحتياطيات حسب سياسة إدارة المصرف وتقديراتها للسيولة، وهذه الاحتياطيات تزيد عن النسب التي يقرّرها البنك المركزي، مثلا شهادات الودائع والأوراق التجارية، وأي موجود آخر ذي سيولة عالية ونوعية جيدة، ولا تحقّق هذه الاحتياطيات أيّ عوائد للمصرف.

ب-السيولة الثانوية(الاحتياطيات) : وهي الموجودات ذات الطبيعة الاستثمارية، أيْ إنّ المصرف يحصل من وراء الاحتفاظ بها على عوائد، على الرغم من أنّن قسما منها محدّد بالقانون أو بتعليمات البنك المركزي. مثلا الحوالات الخزينة والحوالات المصرفية وغيرها، وتحمل هذه الموجودات فوائد بنسب مختلفة؛ ولذلك فهي تحقّق للمصرف هدفين :

الأول - تدعيم السيولة؛ لأنّها ذات طبيعية عالية، بمعنى إمكانية تسييلها بسهولة وسرعة ودون خسائر.

الثاني- الحصول على العوائد الناتجة عن فوائد تلك الموجودات.

4-1-2- طرائق قياس السيولة المصرفية:

يُعدّ استعمال النسب المالية في التحليل المالي من أهمّ الوسائل التي تساعد الإدارة في: معرفة وضع سيولة المصرف، وموقف الأموال المتاحة للتوظيف، وملائمة حقوق الملكية، وربحية المصرف، وتقيس نسب السيولة مدى قدرة المصرف على مواجهة التزاماته من متطلّبات السحب على الودائع، والتقيّد بقوانين البنك المركزي وتعليماته الخاصّة بالسيولة. وسنتناول بعض هذه النسب وهي :(هندي،2010: 412)(جبر،2008: 315)(الكوري، 2009: 8).

1-نسبة توظيف الودائع: إنَّ الودائع بمختلف أنواعها هي المورد الأساس للتمويل في المصارف التجارية، وتوظّف المصارف الجزء الأكبر من هذه الودائع في أنشطتها الاستثمارية الأساس، أي القروض والاستثمار في الأوراق المالية، إذ تحصل من هذه التوظيفات على الجزء الأكبر من الأرباح. إنَّ ارتفاع هذه النسبة يدلّ على مقدرة المصرف على تلبية القروض هذا من جانب ،ومن جانب آخر فإنَّها تدلّ على انخفاض مقدرة المصرف على تلبية السحوبات من قبل الزبائن، ويقاس بالنسبة الآتية:

نسبة توظيف الودائع= القروض+ الاستثمارات في الأوراق المالية/ إجمالي الودائع ×100

2-نسبة الاحتياطي القانوني:

تقيس مدى تقيّد المصرف بالمتطلّبات النقدية، التي يفرضها البنك المركزي، الذي يفرض غرامات يوميا على النقص في النسبة المحدّدة من جانبه، بمعنى يتوجب على المصارف الاحتفاظ برصيد نقدي دائن بدون فائدة، والمتأتية من الودائع التي يحتفظ بها لدى البنك المركزي، وهذه النسبة عرضة للتغير تبعا للظروف التي يمرُّ بها البلد، وارتفاع هذه النسبة يدلّ على قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية خلال الأزمات، ويقاس بالنسبة الآتية:

الاحتياطي القانوني = أرصدة النقد لدى البنك المركزي / الودائع ×100.

3-نسبة الرصيد النقدي: تقيس مدى تقيّد المصرف بمتطلّبات السيولة النقدية، التي يفرضها البنك المركزي على المصارف ،ويجب ألاّ تقلّ عن النسبة التي يُحدّدها البنك المركزي. كمّا يُحدّد البنك المركزي بنود الموجودات، التي تعدّ موجودات سائلة لغاية احتساب هذه النسبة. وتقاس بالنسبة الآتية:

الرصيد النقدي= الصندوق+ أرصدة لدى المصارف والبنك المركزي+ أرصدة سائلة/ الودائع×100.

4-نسبة السيولة القانونية: وتعُد هذه النسبة مقياساً لقدرة الاحتياطيات الأولية والثانوية على تسديد الالتزامات المالية، التي تكون في ذمّة المصرف، وواجبة التسديد في موعدها. أمّا المودعين والمقترضين، إذْ تعُد هذه النسبة من أكثر النسب موضوعية واستعمالا في مجال تقييم كفاءة إدارة السيولة. وارتفاع هذه النسبة هو دلالة على وجود أرصدة مالية غير مستثمرة ومجمدّة، ولا تحقّق عائدًا للمصرف. وفي حال انخفاض هذه النسبة فسيتعرّض المصرف إلى مخاطر عدّة، مثلا السحب المفاجئ من قبل المودعين .وتقاس بالنسبة الآتية :

السيولة القانونية =أرصدة نقدية +اصول شبه نقدية/الودائع ×100.

2-2 : المصارف التجارية:

2-2-1- مفهوم المصارف التجارية:

كلمة بنك كلمة إنكليزية، وليست عربية. وهي مشتقّة من الكلمة الإيطالية banko، والتي تشير إلى منضدة خشبية، كان يجلس إليها الصرّافون في مدن شمال إيطاليا في أواخر القرون الوسطى؛ لشراء العملات وبيعها واستبدالها. والمصرف له دور مهمٌّ ورئيس في مجالات الاقتصاد والأعمال جميعها؛ لما له من دور في عمليات الوساطة في التعاملات المالية بين المدخرين والمقترضين. (عبد الرضا، 2013: 194)، ويُعرّفُ المصرف بأنَّه مؤسّسة مالية تقدّم الخدمات المالية والمصرفية إلى وحدات الطلب، أو العجز في المجتَمع(العبيدي،المشهداني،2013: 50). والمصرف التجاري له القدرة على الوساطة المالية في الحصول على الأموال لقاء الفائدة، التي تُعدّ كلفة على المصرف جرّاء استفادة المصرف من هذه الأموال في إقراضها لجهات أخرى. ويُعرف بأنَّه مؤسّسة تقوم بوظيفة الوسيط المالي من خلال تعبئة الأموال الفائضة لدى الأفراد والمؤسّسات وتوجيهها إلى المقترضين الذين لديهم عجز في السيولة (Adeniyi at el,2020:242).

2-2-2- مبادئ المصارف التجارية ووظائفها: يوجد عدد من المبادئ المهمّة تلتزم بها المصارف في أداء وظائفها. وأهمّ هذه المبادئ ما يأتي : (الصيرفي،2016: 41)

1-السرّية: فالمودع حينما يودع أمواله بالمصرف، إنّما يعهد إلى هذا الأخير ببعض خصوصياته، التي تُعدّ من أسراره الخاصّة، فلا يجوز للمصرف أنْ يُعلنها، وإلّا فالمودِّع لا يتعامل معه. وكذلك المقترِض من المصرف يُعدّون حاجتهم إلى القرض سرّاً خاصّا به، وإذاعته تضرُّ بسمعته المالية، وتزعزعُ الثقة به. لهذا فإنَّ التزام المصرف بالسرّية في معاملاته، إنّمّا هو التزامٌ عامٌّ تقتضيه أصول المهنة، وظروف معاملاته التي تتّسمُ بالحساسية فائقة الحدّ. فلا يجوز للمصرف أن يعطي أيّ شخص بيانات عن أحد المتعاملين معه إلاّ بإذن من الزبون، ويستثنى الالتزام بمبدأ السرية عند طلب جهة رقابية عامّة في الدولة عن أحد زبائنه.

2-حسن المعاملة: إنَّ المعاملة الحسنة التي يلقاها الزبون من العامّلين في المصرف، هي الأساس في تحويل الزبون العرضي إلى زبون دائم، وهي التي تجتذب الزبون إلى التعامل مع المصرف بذاته، ما دامت الخدمات المصرفية التي تقدّمها المصارف كافّة واحدة.

3-الراحة والسرعة: إنَّ إحساس الزبون بالراحة عند وجوده بالمصرف يغريه على كثرة التردّد عليه؛ لهذا تسعى المصارف إلى توفير أكبر قدر من الراحة للزبون، من: إعداد أماكن مناسبة لاستقبالهم، واستعمال أجهزة تكييف الهواء. ولكن بالمقابل يجب تلبية طلّبات الزبون بالسرعة، فالمتردّد على المصرف يُهمّهُ أنْ ينصرف في أسرع وقت، مهما كانت الراحة التي يتَمتّع بها، مثلا استعمال الأجهزة الحديثة، التي تكفل استخراج البيانات المعقّدة في لحظات، وتحقيق الدِقّة في تلك البيانات، توفّر اتصالات سريعة مع الفروع الأخرى وغيرها.

يقدّم المصرف التجاري وظائف عدّة أهمّها: (العبيدي،المشهداني،2013: 53)

ا-وظيفة نقل المدخرات العائدة للأفراد والشركات والحكومات إلى قروض أو استثمارات.

ب-دفع فوائد مباشرة وغير مباشرة على الودائع.

ت-توفّر الخدمات مقابل أجور للزبائن مثل الحسابات الجارية.

ث-تقبلُ الودائع من الزبائن، وتقوم بإقراضها إلى باقي الزبائن.

ج-استثمار مدخرات الزبائن في موجودات إيرادية، مثل الأسهم، والسندات.

ح-تعمل في ظلِّ قواعد تعاملات الجهات الخاصّة.

خ-الوساطة المالية بين المدخرين من جهة، والمستثمرين من جهة أخرى.

د-تكوين أدوات مالية جديدة لغرض إنجاز مهمّاتها.

ذ-تعمل وفق مبدأ الإنتاج الواسع من حيث: تجميع المدخرات، والاستعلام عن مركز الائتماني للزبون المقترض، وفي تجنّب المخاطر وتوزيعها، والاستجابة لرغبات المدخرين والمستثمرين، وتقدّيم خدمات مالية لهم.

2-3 المصارف الإسلامية:

2-3-1 مفهوم المصارف الإسلامية:

شهدت الساحة المصرفية الدولية والمحلّية انتشارا وتوسّعا كبيرا في الدخول إلى هذا النشاط سواء أكان في إنشاء مصارف تعمل وفقا لحكم الشريعة الإسلامية. وسعت البنوك الإسلامية بشكل كبير لتجميع كمّيات كبيرة من الودائع. وكذلك دورها في المشاريع الاقتصادية. فضلاً عن ذلك، يلعبون دورًا رئيساً في تقدّيم الخدمات المصرفية و الخدمات للأسر الفقيرة، والمشاركة المتنوّعة للبنوك الإسلامية في الأنشطة الاجتَمّاعية والاقتصادية التي تزيد من النموّ الاقتصادي (Hassan,2006:50). ويُعرّفُ بأنَّه مؤسّسة مصرفية تلتَمسُ الأموال، وتوظّفها وفق الشريعة الإسلامية؛ لغرض: بناءِ مجتَمعٍ متكافلٍ إسلاميا، وتحقيق العدالة في التوظيف، وتوزيع الأموال وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية .(محمد،

إسماعيل،2018: 131). ويُعرّفُ أيضا بأنَّه كُلّ مؤسّسة تباشر الأعمال المصرفية على أساس الشريعة الإسلامية وقواعدها الفقهية .(المكاوى،2011: 29). ونستنتج من التعريفات السابقة بأنَّ المصرف الإسلامي، هو مؤسّسة مالية مصرفية تقدّم الأعمال المصرفية، بما يتناسب مع أحكام الشريعة الإسلامية، من حيث تجميع الأموال وتوظيفها، بما يخدم بناء مجتَمع إسلامي.

2-3-2 أهمّية المصارف الإسلامية وخصائصها :

برزتْ أهمّية المصارف الإسلامية من خلال دورها في تعظيم الثروة للملاك والمودعين، وكذلك تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتَماعية للمجتَمعات الإسلامية، من خلال إعطاء الأولويات في استثمار أموال المدّخرين في مشاريع، من شأنها أنْ تُسهم في تحقيق التنمية المنشودة، وبما يتّفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، كتحقيق التوزيع العادل في الثروة، من خلال توفير الأموال إلى الاشخاص، الذين لا يمتلكون رأس مال، أو ليس لديهم ضمانات كافية يقدّموها لمصادر التمويل، وتقديم المعونة للفقراء من خلال القروض الحسنة والإعانات ومحاربة الربا. وترجع أهمّية هذه المصارف إلى ما يأتي: (العليات،2006 :15)(الشمري، الدعمي ،2009: 110)

1-تلبية رغبة المجتَمع الإسلامي في إيجاد تعاملات مصرفية بعيدا عن الربا.

2-استعمال الفقه الإسلامي في المعاملات المصرفية.

3- إيجاد انموذج نظري وعملي للاقتصاد الإسلامي تنتفعُ منه المجتَمّعات الإسلامية.

4- تنمية حركة التبادل التجاري بين الدول الإسلامية.

5- إيجاد سياسات نقدية ومالية، تنتفعُ منها الحكومات؛ من أجل تخفيف العبء الضريبي، والديون عن اقتصاد البلد.

ومنْ ثَمَّ فإنَّ هناك العديد من الخصائص المميزة للمصارف الإسلامية عن غيرها من المؤسّسات المالية الأخرى نذكر من أهمّها: (دلال،2017: 196)(الطاهر،الخليل،2004: 254)

ا-الصفة العقيدية: إنَّ المصارف الإسلامية تستَمدّ أساسها العقائدي من الشريعة الإسلامية، أي أنَّ له ايديولوجية تختلف تَمّاما عن ايديولوجية المؤسّسات المالية، فالمؤسّسات المالية الأخرى هدفها السعي إلى تعظيم الربح، في حين المصارف الإسلامية هدفها اجتَماعي واقتصادي، أيْ الأخذ بالحسبان المصلحة العامّة للمجتَمّع. ومن ثَمَّ اقتضى هذا الأمر خضوع المصارف الإسلامية للرقابة الشرعية سواء أكانت داخلية أم خارجية.

ب-الصفة الاستثمارية: يُعدّ الاستثمار الحقيقي حجر الأساس في استعمال أموال المصارف الإسلامية، فما دامت هذه المصارف لا تستطيع أخذ الفائدة، بوصفها ربا محرمًا في الشريعة الإسلامية، فهي لا تتمكّنُ من عملية الإقراض والاقتراض المالي، الذي تقوم به المؤسّسات المالية الأخرى في اكتساب العائد، ومِنْ ثَمَّ لا تجدُ المصارف الإسلامية مجالا لتحقيقٍ عائدٍ لمواردها إلاّ من خلال الاستثمار المباشر أو المشاركة مع الآخرين؛ من أجل تحقيق الربح .

ج-الصفة التنموية: من السمّات الرئيسة للمصارف الإسلامية المساهمة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية للمجتَمع، فهي تبذل اهتمامها وجهدها من أجل تجميع الادخارات غير المستعملة استنادا إلى الشريعة الإسلامية، التي تُحرّمُ

الاكتناز وتحاربه؛ لأنّه يتضمّنُ عدم الانتفاع من الموارد، التي يتَمّ اكتنازها سواء أكانت لصاحبها أم للمجتَمّع خاصّة. إنَّ الاكتناز ينتشر في الدول الإسلامية التي تعمل فيها المصارف الإسلامية.

3-الإطار العملي:

3-1تحليل السيولة المصرفية في المصارف التجارية والإسلامية العراقية:

تشتَمّل عيّنة البحث على (35) مصرفا، منها (19) مصرفا تقليديا، و (16) مصرفًا إسلاميًّا للمدّة (2017 لغاية 2021). ويصبح حجم عيّنة المصارف التقليدية (95) مشاهدة، في حين حجم عيّنة المصارف الإسلامية (80) مشاهدة، وهي عيّنة كافية لإثبات فرضيات البحث وتحقيق أهدافه. وباستعمال برنامج Eviews الإصدار (13)، وتَمّ الاعتماد في التحليل على البيانات المالية المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية الخاصّة بالمصارف التجارية والإسلامية، عددها (35) مصرفا، واستبعدت بعض المصارف لعدم توفّر بياناتها. واعتَمّد في التحليل على النسب المالية الخاصّة بالسيولة المصرفية وأهمّها:

1-الجانب التحليلي لنسبة توظيف الودائع: توضّحُ هذه النسبة مدى قدرة المصرف وكفاءته في استعمال الودائع في القروض والسلف، فارتفاعها يدلُّ على قدرة المصرف في منح القروض، لكن في المقابل قد يتعرّض المصرف إلى صعوبة الوفاء بالتزاماته المالية أمام المودعين، ممّا يتطلّب الحذر والدِقّة عند منح القروض؛ لكي لا يكون محرجا عند استرداد الأموال إلى المودعين. والجدول العامّ رقم (1) يمثّلُ نسبة التوظيف للمصارف التجارية والإسلامية خلال مدّة البحث .

الجدول (1) العامّ نسبة التوظيف للمصارف التجارية والإسلامية للمدّة (2017-2021).

ت	المصرف	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسّط
1	الأهلي التجاري	72.74	40.29	67.44	75.76	70.53	65.35
2	التجاري	8.04	8.87	7.84	6.91	16.97	9.73
3	المتّحد التجاري	316.7	187.9	363.3	78.07	50.55	199.30
4	آشور التجاري	12.48	3.18	6.67	22.21	53.49	19.61
5	الاستثمار	48.26	59.13	69.45	51.61	88.59	63.41
6	الخليج التجاري	76.86	73.63	71.75	70.26	54.65	69.43
7	الشرق الأوسط	30.89	22.02	34.66	31.93	30.33	29.97
8	المنصور التجاري	11.95	9.99	9.43	10.64	31.99	14.8

9	الموصل التجاري	172.3	95.13	96.73	88.24	18.91	94.26
10	بغداد التجاري	22.68	20.69	18.64	13.29	10.51	17.16
11	سومر التجاري	105.7	97.76	122.6	84.31	68.49	95.77
12	عبر العراق التجاري	326.81	252.49	141.01	174.41	369.90	252.92
13	أربيل التجاري	94.93	81.34	85.33	132.1	204.9	119.72
14	الائتمان التجاري	5.80	4.98	3.88	3.44	4.36	4.49
15	الاتحاد التجاري	225.8	294.9	374.6	407.5	423.5	345.26
16	الاقتصاد التجاري	98.78	126.8	144.3	115.7	142.6	125.64
17	الاقليم التجاري	82.26	23.97	11.92	15.17	12.16	29.10
18	التنمية التجاري	83.49	88.22	85.12	58.37	65.87	76.21
19	بابل التجاري	281.3	138	78.14	66.06	68.81	126.46
ت	المجموع	2077.77	1629.29	1792.81	1505.98	1787.11	8792.96
1	العراقي الإسلامي	104.71	75.30	67.57	55.42	62.64	73.13
2	الوطني الإسلامي	202.51	282.86	400.48	363.57	204.60	290.80
3	نور العراق	727.39	105	249.55	9069	1122.37	2254.66
4	كوردستان الإسلامي	0.91	0.34	0.40	0.43	0.45	0.51
5	القرطاس الإسلامي	135.31	147.78	670.73	277.11	119.62	270.11
6	زين العراق	5626.44	49.41	11.95	50.62	403.70	1228.42

7	الدولي الإسلامي	110.70	100.93	72.06	106.07	96.49	97.25
8	جيهان الإسلامي	55.72	34.12	19.41	14.69	6.94	26.18
9	إيلاف الإسلامي	208.78	153.25	331.32	448.71	126.33	253.68
10	العطاء الإسلامي	27.56	13.16	10.43	14.96	19.70	17.16
11	الأنصاري الإسلامي	1138.88	619.95	1512.13	20.41	10.78	660.43
12	الجنوب الإسلامي	556.97	344.27	130.70	123.52	91.07	249.31
13	الراجح الإسلامي	3195.83	6639.62	521.40	4900.61	202.69	3092.03
14	العالم الإسلامي	61.71	167.67	202.07	24.07	42.62	99.63
15	العربية الإسلامي	633.95	111.66	47.09	53.46	2.28	169.69
16	القابض الإسلامي	4123.97	743.83	1524.93	369.78	43.63	1361.23
	المجموع	16911.34	9589.15	5772.22	15892.43	2555.91	50721.05

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة للمصارف في سوق العراق للأوراق المالية للمدّة (2017-2021).

يلاحظ من الجدول (1) أنّ هناك تفاوتا في النسبة بين المصارف التجارية والإسلامية خلال مدّة البحث، فالمصارف التجارية كان فيها أعلى متوسّط لنسبة التوظيف لمصارف:(الاتّحاد ،عبر العراق، المتّحد) بلغ (345.26، 252.92 ،199.30) على التوالي، وأدنى متوسّط للنسبة كانت في المصارف:(التجاري ،الائتمان)، إذ بلغ (9.73 ،4.49) على التوالي، أمّا على مجموع النسبة فكانت أعلى نسبة في عام 2017 ،وبلغت(2077.77)، وأدنى نسبة في عام 2020، وبلغت (1505.98).

أمّا على مستوى المصارف الإسلامية فأعلى متوسّط النسبة كانت في المصارف: (الراجح ،نور العراق)، وبلغت (3092.03 ،2254.66) على التوالي. في حين أقلّ نسبة كانت في المصارف: (العطاء، كوردستان) وبلغت(17.16 ،0.51) على التوالي. وكانت أعلى نسبة في عام2017، وبلغت (16911.34)، وأدنى نسبة في عام 2021، وبلغت(2555.91). في حين على مستوى المجموع خلال مدّة البحث، فكانت نسبة التوظيف لدى المصارف الإسلامية خلال مدّة البحث بلغت(50721.05)، وهي أعلى من المصارف التجارية، التي بلغت (8792.96). وتشير النتائج التي

ذُكرتْ آنفًا أنَّ المصارف الإسلامية تتَمتّعُ بقدرة نسبية عالية لمواجهة الالتزامات المالية عند استحقاقها مقارنة مع المصارف التجارية.

2-الجانب التحليلي لنسبة الاحتياطي القانوني: تمثّل هذه النسبة حجم الأموال المودّعة من قبل المصارف لدى البنك المركزي، وحسب النسبة التي يُحدّدها البنك المركزي ومن بدون فائدة. وتوضّحُ هذه النسبة قدرة الموجودات النقدية المودّعة من قبل المصارف لدى البنك المركزي؛ لغرض الوفاء بالالتزامات المالية تجاه الآخرين. و الجدول العامّ رقم(2) يمثّل نسبة الاحتياطي القانوني للمصارف التجارية والإسلامية للمدّة (2017-2021).

الجدول (2) العامّ نسبة الاحتياطي القانوني للمصارف التجارية والإسلامية للمدّة (2017-2021).

ت	المصرف	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسّط
1	الأهلي التجاري	146.6	107.8	63.9	57.02	27.70	80.60
2	التجاري	62.28	108.05	139	127.17	76.72	102.64
3	المتّحد التجاري	7.86	9.31	7.87	9.40	13.16	9.52
4	آشور التجاري	148.62	103.43	97.52	98.20	212.75	132.10
5	الاستثمار التجاري	156.8	148.8	143.8	132.9	131.15	142.69
6	الخليج التجاري	75.9	83.4	111.3	83.6	108.8	92.6
7	الشرق الأوسط	126.5	108.4	117.1	115.9	118.4	117.26
8	المنصور التجاري	84.7	96.6	101.48	112.8	110.9	101.30
9	الموصل التجاري	155.2	142.6	87.10	121.3	103.8	122
10	بغداد التجاري	67.51	77.83	48.67	78.50	60.95	66.69
11	سومر التجاري	241.9	269.1	330.7	368.8	520	346.1
12	عبر العراق التجاري	550.56	514.12	288.22	326.65	322.11	400.33
13	أربيل التجاري	196.4	156.4	173.8	193.8	207	185.48

14	الائتمان التجاري	80.7	210.2	193.9	221.1	242.8	189.74
15	الاتّحاد التجاري	58.70	70.32	44.78	46.95	58.10	55.77
16	الاقتصاد التجاري	46.73	28.32	25.52	21.08	72.74	38.88
17	الاقليم التجاري	44.05	81.60	89.02	98.42	87.42	80.10
18	التنمية التجاري	60.70	67.03	53.07	58.40	63.72	60.58
19	بابل التجاري	110.2	29.67	1.163	8.42	4.20	30.73
ت	المجموع	2421.91	2412.98	2117.91	2280.41	2542.42	11775.63
1	العراقي الإسلامي	180.21	130.71	126.84	85.40	153.27	135.29
2	الوطني الإسلامي	68.11	58.28	53.98	78.27	140.75	79.88
3	نور العراق الإسلامي	4464.53	546.28	860.77	8804.45	2117.04	3358.61
4	كوردستان الإسلامي	179.59	104.95	115.14	122.66	130.23	130.51
5	القرطاس الإسلامي	4583.33	1390.12	1838.89	697.94	371.98	1776.45
6	زين العراق	3317.21	166.97	135.96	21.12	301.33	788.52
7	الدولي الإسلامي	222.31	174.93	92.01	47.92	59.70	119.37
8	جيهان الإسلامي	97.35	91	78.18	103.28	98.48	93.66

9	ايلاف الإسلامي	129.92	131.97	127.39	140.07	298.85	165.64
10	العطاء الإسلامي	53.53	23.93	11.16	16.20	25.68	26.1
11	الانصاري الإسلامي	2992.02	670.49	763.27	2528.93	935	1577.94
12	الجنوب الإسلامي	1052.22	425.87	113.79	97.16	89.95	355.80
13	الراجح الإسلامي	6555	1210.55	211.31	1007.41	192.07	1835.27
14	العالم الإسلامي	198.18	539.93	306.66	122.54	216.24	276.71
15	العربية الإسلامي	907.62	168.41	170.95	164.27	949.47	472.14
16	القابض الإسلامي	9259.27	794.48	771.82	3851.73	16026.08	6140.68
	المجموع	34260.4	6628.87	5778.12	17889.35	22106.12	86662.86

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة للمصارف في سوق العراق للأوراق المالية للمدّة (2017-2021)

يبين الجدول (2) إنَّ النسب كانت في ارتفاع وانخفاض على مستوى المصارف التجارية والإسلامية خلال سنوات البحث، ففي المصارف التجارية كان أعلى متوسّط للنسبة في المصارف: (عبر العراق ،سومر)، وبلغت (400.33 ،346.1) على التوالي. في حين كان أدنى متوسّط للنسبة في المصارف: (بابل ،المتّحد) إذْ بلغتْ (30.73 ،9.52) على التوالي. أمّا على مستوى المجموع فكانت أعلى نسبة في عام 2021 وبلغت(2542.42). أمّا أدنى نسبة فكانت في عام 2019، وبلغت(2117.91). في حين أنّ المصارف الإسلامية كان أعلى متوسّط فيها لدى مصارف: (القابض، نور العراق)، وقد بلغ (6140.68 ،3358.61) على التوالي، وأدنى متوسّط كان في مصارف (الوطني ،العطاء) وبلغ (79.88 ،26.1) على التوالي. وعلى مستوى مجموع النسبة، فأعلى نسبة كانت في عام 2017، وبلغت(34260.4)، وأدنى نسبة في عام 2019، وبلغت (5778.12)، وكان مجموع النسبة للمصارف الإسلامية جيدة وبلغت(86662.86) مقارنة مع المصارف التجارية، التي بلغت(11775.63). من هذه النتائج يتبين أنَّ نسبة الاحتياطي القانوني لدى المصارف التجارية والإسلامية قد تجاوزت النسبة التي حدّدها البنك المركزي، وهي 15% من حجم الودائع، عدا

المصرف المتّحد التجاري، الذي كان احتياطه القانوني أقلّ من النسبة المحدّدة من قبل البنك المركزي خلال سنوات البحث، التي بلغت (9.52) ما يتطلّب قيام البنك المركزي منع المصرف من منّح القروض حتى يتَمّ استيفاء ذلك العجز، الذي ظهر في احتياطياته القانونية.

3-الجانب التحليلي لنسبة الرصيد النقدي :

تمثّل هذه النسبة مدى امتلاك المصرف للاحتياطيات الأولية، التي تُستعمل لغرض الوفاء بالالتزامات المالية عند استحقاقها، وتكون علاقتها مع السيولة علاقة طردية، فكلّما زاد الرصيد النقدي زادت السيولة. والجدول رقم(3) العام يُمثِلُ نسبة الرصيد النقدي للمصارف التجارية والإسلامية للمدّة(2017-2021).

الجدول (3) العامّ نسبة الرصيد النقدي للمصارف التجارية والإسلامية للمدّة(2017-2021)

ت	المصرف	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسّط
1	الأهلي التجاري	218	200	157	105	56	147.2
2	التجاري	94	116	164	147	112	126.6
3	المتّحد التجاري	60	16	16	18	54	32.8
4	آشور التجاري	402	243	275	376	321	323.4
5	الاستثمار التجاري	165	158	146	135	135	147.8
6	الخليج التجاري	92	114	136	138	142	124.4
7	الشرق الاوسط	100	111	122	121	123	115.4
8	المنصور التجاري	118	113	105	116	121	114.6
9	الموصل التجاري	169	164	143	178	139	158.6
10	بغداد التجاري	101.18	100.29	85.99	96.37	77.51	92.27
11	سومر التجاري	292.27	371.30	379.72	458.68	623.18	425.03
1	عبر العراق	592.13	517.25	299.14	340.88	327.02	415.28

						التجاري	2
147.75	136.54	150.83	140.34	144.19	166.84	أربيل التجاري	13
218.24	271.33	235.89	217.29	253.17	113.53	الائتمان التجاري	14
65.67	58.85	48.62	45.89	85.05	89.96	الاتّحاد التجاري	15
40.81	72.92	21.95	28.93	31.24	48.99	الاقتصاد التجاري	16
120.45	113.63	126.21	106.07	135.13	121.22	الاقليم التجاري	17
78.28	79.12	84.31	53.48	83.15	91.32	التنمية التجاري	18
35.78	6.16	12.87	7.32	39.42	113.12	بابل التجاري	19
14651.79	2969.26	2910.61	2628.17	2995.19	3148.56	المجموع	ت
201.93	198.23	198	167.83	194.80	250.77	العراقي الإسلامي	1
92.1	151.01	86.67	78.76	68.90	75.16	الوطني الإسلامي	2
3711.08	2216.09	10438.72	865.06	564.93	4470.62	نور العراق	3
214.21	217.55	100.75	208.75	220.56	323.43	كوردستان الإسلامي	4
1899.29	377	831.30	1853.81	1460.21	4974.12	القرطاس الإسلامي	5
1148.6	571.86	244.78	248.19	508.24	4170.3	زين العراق	6

					0		7
7	الدولي الإسلامي	227.29	178.11	93.88	50.09	75.55	124.98
8	جيهان الإسلامي	118.70	121.22	100.88	121.92	118.19	116.18
9	ايلاف الإسلامي	267.16	237.40	209.89	206.88	328.13	249.89
10	العطاء الإسلامي	90.54	68.97	14.05	19.07	30.05	44.54
11	الانصاري الإسلامي	2993.39	670.77	763.46	2530.20	1051.45	1601.85
12	الجنوب الإسلامي	1566.36	607.11	130.61	171.54	189.72	533.07
13	الراجح الإسلامي	7191.68	1950.14	268.85	2426.94	203.04	2408.13
14	العالم الإسلامي	250.68	592	578.88	191.11	258.10	374.15
15	العربية الإسلامي	1023.14	211.71	202.40	279.10	1014.32	546.13
16	القابض الإسلامي	9927.14	794.55	772.11	3852.14	18241.53	6717.49
	المجموع	37920.48	8449.62	6557.41	21749.21	25241.82	99918.54

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة للمصارف في سوق العراق للأوراق المالية للمدّة (2017-2021).

يلاحظ من الجدول (3) أنَّ نسبة الرصيد النقدي للمصارف التجارية والإسلامية متفاوتة، فالمصارف التجارية كانت أعلى متوسّط للنسبة لدى المصارف(سومر، عبر العراق ،آشور).وبلغت (425.03، 415.28، 323.4) على التوالي، وأدنى متوسّط كان في المصارف (بابل ، المتّحد) وبلغ (35.78، 32.8) على التوالي. أمّا على مستوى المجموع فكانت أعلى نسبة في عام 2017، وبلغت (3148.56)، وأدنى نسبة في عام 2019 وبلغت(2628.17). في حين أنّ المصارف الإسلامية كانت أعلى نسبة في المصارف (القابض ، نور العراق)،بلغت (6717.49، 3711.08) على التوالي. وأدنى

نسبة كانت في المصارف(الوطني ،العطاء)، وبلغتْ (92.1 ،44.54) على التوالي. أمّا على مستوى مجموع النسبة خلال سنوات البحث، فأعلى نسبة كانت في عام 2017 ، وبلغت(37920.48)، وأدنى نسبة في عام 2019، وبلغت (6557.41).ومن خلال المقارنة بين المجموع العامّ بين المصارف التجارية والإسلامية، كانت المصارف الإسلامية هي الأفضل، إذ بلغ المجموع العامّ للمصارف الإسلامية (99918.54). في حين المجموع العامّ للمصارف التجارية بلغ(14651.79).

4-الجانب التحليلي لنسبة السيولة القانونية:

يُعدّ من المقاييس المهمّة التي تساعد في تقييم كفاءة إدارة السيولة في المصرف، ومدى قدرتها على امتلاك احتياطيات أولية وثانوية؛ وذلك لتسديد الالتزامات المالية التي بذمته. إنّ ارتفاع هذه النسبة هي دلالة امتلاك المصرف أموال غير مستثمرة، ما يفقده أرباح قد يُحقّقها عند استثمارها. أمّا انخفاضها فهذا يعرّض المصرف إلى مخاطر السحب المفاجئ وغيرها من المخاطر. والجدول رقم (4) العامّ يمثّل نسبة السيولة القانونية للمصارف التجارية والإسلامية خلال سنوات البحث.

الجدول (4) العامّ يمثّل نسبة السيولة القانونية للمصارف التجارية والإسلامية للمدّة2017-2021.

ت	المصرف	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسّط
1	آشور التجاري	12.06	5.83	5.53	7.30	5.65	7.27
2	الائتمان التجاري	13.18	10.61	8.26	7.92	10.82	10.16
3	عبر العراق التجاري	17.96	20.96	13.67	15.79	18.59	17.39
4	بابل التجاري	10.18	5.75	31.99	2.70	2.70	10.66
5	التنمية التجاري	1.30	1.98	1.66	1.12	0.90	1.39
6	الاقليم التجاري	1.70	0.76	0.79	1.80	1.22	1.25
7	الاقتصاد التجاري	4.66	6.87	7.82	8.14	8.44	7.19
8	الاتّحاد التجاري	4.93	5.57	10	11.04	11.72	8.65

9	بغداد التجاري	1.92	2.08	2.06	1.65	1.60	1.86
10	سومر التجاري	9.08	10.30	13.56	15.95	18.53	13.48
11	اربيل التجاري	6.70	5.09	4.81	20.76	27.95	13.06
12	التجاري	10.51	11.36	10.90	7.19	13.08	10.61
13	الأهلي التجاري	6.23	4.95	2.27	2.01	0.65	3.22
14	الموصل التجاري	8.09	7.46	8.84	10.43	2.71	7.51
15	المنصور التجاري	1.35	1.23	1.38	1.73	4.64	2.07
16	الخليج التجاري	6.58	9.58	9.23	10.03	7.90	8.66
17	الاستثمار التجاري	5.72	5.92	6.72	5.37	5.38	5.82
18	الشرق الاوسط	4.55	3.43	5.33	5.31	5.09	4.74
19	المتّحد التجاري	19.24	18.68	17.82	8.15	4.24	13.63
ت	المجموع	145.94	138.41	162.64	144.39	151.81	743.19
1	القابض الإسلامي	5.79	0.64	0.98	14.23	43.54	13.04
2	العربية الإسلامي	0.43	0.09	0.07	0.11	0.52	0.24
3	العالم الإسلامي	0.26	0.94	0.91	0.25	40.45	8.56
4	الراجح الإسلامي	0.88	10.3	0.50	5.45	0.33	3.51

				8			
3.73	1.42	0.99	1.13	5.85	9.27	الجنوب الإسلامي	5
1.07	1.09	2.25	0.51	0.28	0.95	الأنصاري الإسلامي	6
7.99	14.04	10.63	5.79	5.20	4.28	العطاء الإسلامي	7
14.4	18.76	26.16	13.80	6.70	6.58	ايلاف الإسلامي	8
8.40	4.21	5.13	10.56	9.71	12.37	جيهان الإسلامي	9
0.58	0.54	0.32	0.33	0.64	1.06	الدولي الإسلامي	10
5.03	5.25	6.29	12.49	0.98	0.12	القرطاس الإسلامي	11
4.95	5.15	5.50	3.05	4.81	6.26	العراقي الإسلامي	12
11.39	19.01	15.37	11.70	6.91	3.96	الوطني الإسلامي	13
52.28	19.34	91.85	5	1.93	143.30	نور العراق	14
26.75	23.05	21.48	23.49	24.07	41.65	كوردستان الإسلامي	15
60.53	5.24	3.67	4.91	13.19	275.63	زين العراق	16
1111.95	201.94	209.68	95.22	92.32	512.79	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة للمصارف في سوق العراق للأوراق المالية للمدّة (2017-2021).

يلاحظ من الجدول (4) أنَّ النسبة في المصارف التجارية متفاوتة، إذ إنَّ أعلى متوسّط للنسبة كان في المصارف (العراق التجاري ،المتّحد ،سومر ،أربيل). إذْ بلغ (17.39 ،13.63 ،13.48 ،13.06) على التوالي، وأدنى متوسّط لدى المصارف (بغداد ،التنمية ،الاقليم)، إذ بلغ (1.86 ،1.39 ،1.25) على التوالي. أمّا على مستوى مجموع النسبة خلال سنوات البحث فأعلى نسبة كانت في عام 2019 بلغت (162.64) وأدنى نسبة في عام 2018 بلغت (138.41). في حين أنّ المصارف الإسلامية، كان أعلى متوسّط فيها في المصارف (زين العراق، نور العراق)، وقد بلغت (60.53 ،52.28) على التوالي، وأدنى متوسّط كان في المصارف (الدولي ، العربية) بلغ (0.58 ، 0.24) على التوالي. أمّا على مستوى مجموع النسبة فأعلى نسبة في عام 2017 وبلغت (512.79)، وأدنى نسبة في عام 2018 ، إذ بلغت (92.32). وفيما يخصّ المقارنة بين المجموع العامّ للمصارف التجارية والإسلامية ،فإنَّ المصارف الإسلامية هي الأفضل، إذ بلغ المجموع العامّ (1111.95) مقارنةً مع المصارف التجارية التي بلغت (743.19).

2-3: **تحليل واختبار فرضيات البحث** : لغرض الوصول إلى نتائج التحليل واختبار الفرضيات، تَمّ استعمال برنامج (Eviews الإصدار 13)؛ لغرض تحقيق هذا الهدف. وكما ذكرنا سابقا يقوم البحث على فرضية رئيسة مفادها:(هل هناك فرق ذو دلالة إحصائية في السيولة المصرفية بين المصارف التجارية والإسلامية في العراق) ، وانبثقت منها فرضيات فرعية عدّة هي:

1-هل هناك فرق ذو دلالة إحصائية في نسبة التوظيف في الودائع بين المصارف التجارية والإسلامية ؟

2- هل هناك فرق ذو دلالة إحصائية في نسبة الاحتياطي القانوني بين المصارف التجارية والإسلامية ؟

3- هل هناك فرق ذو دلالة إحصائية في نسبة الرصيد النقدي بين المصارف التجارية والإسلامية ؟

4- هل هناك فرق ذو دلالة إحصائية في نسبة السيولة القانونية بين المصارف التجارية والإسلامية ؟

1: تحليل متغيّرات السيولة المصرفية في المصارف التقليدية:

يظهر الجدول (5) نتائج اختبارات المفاضلة من الأسلوب الملائم للبيانات اللوحية للنماذج الاربعة المُقدّرة للمصارف التقليدية.

الجدول (5) اختبارات المفاضلة من الأسلوب الملائم للبيانات اللوحية للنماذج الاربعة المُقدّرة للمصارف التقليدية.

النموّذج	الاختبار	نتيجة الاختبار
الأول: الاحتياطي القانوني	اختبا(F)للمفاضلة بين النموّذج العامّ ونموذج التأثيرات الثابتة العشوائية	Test cross-section fixed effects Effects Test | Statistic | d.f. | Prob. Cross-section F | 9.569084 | (18,75) | 0.0000 Cross-section Chi-square | 113.324132 | 18 | 0.0000

	اختبار المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية	Test period random effects Test Summary | Chi-Sq. Statistic | Chi-Sq. d.f. | Prob. Period random | 0.058672 | 1 | 0.8086
الثاني: الرصيد النقدي	اختبار F للمفاضلة بين النموّذج العامّ ونموذج التأثيرات الثابتة العشوائية	Test cross-section fixed effects Effects Test | Statistic | d.f. | Prob. Cross-section F | 10.344314 | (18,75) | 0.0000 Cross-section Chi-square | 118.539986 | 18 | 0.0000
	اختبار المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية	Test Summary | Chi-Sq. Statistic | Chi-Sq. d.f. | Prob. Cross-section random | 0.000000 | 1 | 1.0000
الثالث: التوظيف	اختبار F للمفاضلة بين النموّذج العامّ ونموذج التأثيرات الثابتة العشوائية	Test cross-section fixed effects Effects Test | Statistic | d.f. | Prob. Cross-section F | 5.505707 | (18,75) | 0.0000 Cross-section Chi-square | 80.004952 | 18 | 0.0000
	اختبار المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية	Test cross-section random effects Test Summary | Chi-Sq. Statistic | Chi-Sq. d.f. | Prob. Cross-section random | 0.000000 | 1 | 1.0000
الرابع: السيولة القانونية	اختبار F للمفاضلة بين النموّذج العامّ ونموذج	Test cross-section fixed effects Effects Test | Statistic | d.f. | Prob. Cross-section F | 14.008478 | (18,75) | 0.0000 Cross-section Chi-square | 139.929169 | 18 | 0.0000

التأثيرات الثابتة العشوائية	
اختبار المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية	Test period random effects Test Summary | Chi-Sq. Statistic | Chi-Sq. d.f. | Prob. Period random | 0.156562 | 1 | 0.6923

المصدر: مخرجات Eviews الإصدار (13)

يظهر الجدول (5) - وحسب اختبارات المفاضلة بين أساليب البيانات اللوحية (العامّ ، الثابت ، العشوائي) - أنَّ من الأفضل اعتماد أسلوب تأثيرات العشوائية للنماذج الأربع؛ لأنَّه الأسلوب الأفضل حسب اختبار F؛ لأنَّه معنوي عند مستوى أقلّ من (0.05). في حين كان اختبار (هوسمان)غير معنويّ وللنماذج الأربعة جميعها. كما يظهر الجدول (6) نتائج تقدير تأثير الودائع على متغيّرات السيولة المصرفية في المصارف التقليدية، والتي يبلغ عددها (19) مصرفا.

الجدول (6) نتائج تقدير السيولة المصرفية في المصارف التقليدية.

النموّذج الأول	Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. C | 72995075 | 18643786 | 3.915250 | 0.0002 X | 0.691943 | 0.045734 | 15.12989 | 0.0000 R^2=0.71
النموّذج الثاني	Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. C | 1.08E+08 | 18647717 | 5.778010 | 0.0000 X | 0.795987 | 0.045743 | 17.40122 | 0.0000 R^2=0.76
النموّذج الثالث	Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. C | 1.20E+08 | 21554733 | 5.566151 | 0.0000 X | 0.121010 | 0.052874 | 2.288650 | 0.0244 R^2=0.05
النموّذج الرابع	Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. C | 10690507 | 426682.3 | 25.05496 | 0.0000 X | 0.003292 | 0.001173 | 2.805951 | 0.0061 R^2=0.04

المصدر: مخرجات Eviews الإصدار (13)

من نتائج الجدول (6) للمصارف التقليدية نجد ما يأتي :

1- حسب نتائج النموّذج الأول هنالك تأثير طرديٌّ معنوي للودائع على الاحتياطي القانوني، إذ إنَّ زيادة الودائع بمقدار دينار واحد يقود إلى زيادة الاحتياطي القانوني بمقدار(0.69) دينار، وهذا التأثير معنوي حسب اختبار t عند مستوى أقلّ من (0.05).

2- حسب نتائج النموّذج الثاني هنالك تأثير طردي معنوي للودائع على الرصيد النقدي، إذ إنَّ زيادة الودائع بمقدار دينار واحد يقود إلى زيادة الرصيد النقدي بمقدار(0.79) دينار، وهذا التأثير معنويٌّ حسب اختبار t عند مستوى أقلّ من (0.05).

3- حسب نتائج النموّذج الثالث هنالك تأثير طرديٌّ معنوي للودائع على التوظيف ، إذ أنَّ زيادة الودائع بقدار دينار واحد يقود إلى زيادة التوظيف بمقدار (0.12) دينار، وهذا التأثير معنويٌّ حسب اختبار t عند مستوى أقلّ من (0.05).

4-حسب نتائج النموّذج الثالث هنالك تأثير طرديٌّ معنويٌّ للودائع على القانونية، إذ إنَّ زيادة الودائع بمقدار دينار واحد يقود إلى زيادة القانونية بمقدار (0.002) دينار ، وهذا التأثير معنويٌّ حسب اختبار t عند مستوى أقلّ من (0.05).

2:تحليل متغيّرات السيولة المصرفية في المصارف الإسلامية :

الجدول (7) اختبارات المفاضلة من الأسلوب الملائم للبيانات اللوحية للنماذج الاربعة المُقدّرة للمصارف الإسلامية.

النموّذج	الاختبار	نتيجة الاختبار
الأول: الاحتياطي القانوني	اختبار F للمفاضلة بين النموّذج العامّ ونموذج التأثيرات الثابتة العشوائية	Test cross-section fixed effects Effects Test — Statistic — d.f. — Prob. Cross-section F — 13.985794 — (15,63) — 0.0000 Cross-section Chi-square — 117.244498 — 15 — 0.0000
	اختبار المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية	Test cross-section random effects Test Summary — Chi-Sq. Statistic — Chi-Sq. d.f. — Prob. Cross-section random — 2.785694 — 1 — 0.0951
الثاني: الرصيد النقدي	اختبار F للمفاضلة بين النموّذج العامّ ونموذج التأثيرات الثابتة العشوائية	Test cross-section fixed effects Effects Test — Statistic — d.f. — Prob. Cross-section F — 9.678939 — (15,63) — 0.0000 Cross-section Chi-square — 95.623038 — 15 — 0.0000

	اختبار المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية	Test cross-section random effects Test Summary / Chi-Sq. Statistic / Chi-Sq. d.f. / Prob. Cross-section random: 11.042669 / 1 / 0.0009
الثالث: التوظيف	اختبار F للمفاضلة بين النموّذج العامّ ونموذج التأثيرات الثابتة العشوائية	Total panel (balanced) observations: 80 Variable / Coefficient / Std. Error / t-Statistic / Prob. C: 50747951 / 15697773 / 3.232812 / 0.0020 X: 0.284295 / 0.129134 / 2.201555 / 0.0314
	اختبار المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية	Test cross-section random effects Test Summary / Chi-Sq. Statistic / Chi-Sq. d.f. / Prob. Cross-section random: 2.178867 / 1 / 0.1399
الرابع: السيولة القانونية	اختبار F للمفاضلة بين النموّذج العامّ ونموذج التأثيرات الثابتة العشوائية	Test cross-section fixed effects Effects Test / Statistic / d.f. / Prob. Cross-section F: 214.425788 / (15,63) / 0.0000 Cross-section Chi-square: 316.182161 / 15 / 0.0000
	اختبار المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية	Test cross-section random effects Test Summary / Chi-Sq. Statistic / Chi-Sq. d.f. / Prob. Cross-section random: 47.283194 / 1 / 0.0000

المصدر: مخرجات Eviews الإصدار (13)

يظهر الجدول (7) وحسب اختبارات المفاضلة بين أساليب البيانات اللوحية (العامّ ، الثابت ، العشوائي)، أنَّ من الأفضل اعتماد أسلوب التأثيرات العشوائية للنماذج الثلاث الأولى؛ لأنَّ الأسلوب الأفضل حسب اختبار F عندما يكون معنويّا عند مستوى أقلّ من (0.05) . في حين كان اختبار (هوسمان)غير معنويّ ، ويتَمّ اعتماد أسلوب التأثيرات الثابتة للنموذج الرابع؛ لأنَّ اختبار (هوسمان) معنويٌّ عند مستوى أقلّ من (0.05).

الجدول (8) نتائج تقدير السيولة المصرفية في المصارف الإسلامية

النموّذج الأول	Variable / Coefficient / Std. Error / t-Statistic / Prob. C 77306185 20821896 3.712735 0.0004 X 0.784108 0.078634 9.971584 0.0000	R^2=0.55
النموّذج الثاني	Variable / Coefficient / Std. Error / t-Statistic / Prob. C 1.05E+08 31470447 3.325771 0.0013 X 1.070255 0.133938 7.990690 0.0000	R^2=0.42
النموّذج الثالث	Variable / Coefficient / Std. Error / t-Statistic / Prob. C 50747951 15806218 3.210632 0.0021 X 0.284295 0.133858 2.123845 0.0376	R^2=0.70
النموّذج الرابع	Variable / Coefficient / Std. Error / t-Statistic / Prob. C -6633830. 2532471. -2.619509 0.0106 X 0.177572 0.013490 13.16356 0.0000	R^2=0.68

المصدر: مخرجات Eviews الإصدار 13

من نتائج الجدول (8) للمصارف الإسلامية نجد ما يأتي :

1-حسب نتائج النموّذج الأول هنالك تأثير طرديٌّ معنويٌّ للودائع على الاحتياطي القانوني، إذ إنَّ زيادة الودائع بمقدار دينار واحد يقود إلى زيادة الاحتياطي القانوني بمقدار(0.78) دينار، وهذا التأثير معنويٌّ حسب اختبار t عند مستوى أقلّ من (0.05).

2-حسب نتائج النموّذج الثاني هنالك تأثيرٌ طرديٌّ معنويٌّ للودائع على الرصيد النقدي، إذ إنّ زيادة الودائع بمقدار دينار واحد يقود إلى زيادة الرصيد النقدي بمقدار(1.07) دينار، وهذا التأثير معنويٌّ حسب اختبار t عند مستوى أقلّ من (0.05).

3- حسب نتائج النموّذج الثالث هنالك تأثيرٌ طرديٌّ معنويٌّ للودائع على التوظيف للودائع، إذ إنَّ زيادة الودائع بمقدار دينار واحد يقود إلى زيادة التوظيف بمقدار(0.28) دينار، وهذا التأثير معنويٌّ حسب اختبار t عند مستوى أقلّ من (0.05).

4- حسب نتائج النموّذج الثالث هنالك تأثيرٌ طرديٌّ معنويٌّ للودائع على السيولة القانونية، إذ إنّ زيادة الودائع بمقدار دينار واحد يقود إلى زيادة القانونية بمقدار(0.013) دينار، وهذا التأثيرُ معنويٌّ حسب اختبار t عند مستوى أقلّ من (0.05).

4-الاستنتاجات والتوصيات:

4-1 الاستنتاجات:

1-إنَّ نسبة الاحتياطي القانوني في المصارف الإسلامية العراقية كان أكبر من نسبة الاحتياطي القانوني في المصارف التقليدية بنسبة 13% ،وهذه دلالة على قدرة المصارف الإسلامية على الوفاء بالالتزامات المالية تجاه الآخر؛ نتيجة امتلاكه أموال لدى البنك المركزي أكثر من المصارف التقليدية.

2- إنَّ نسبة الرصيد النقدي في المصارف الإسلامية العراقية كان أكبر من نسبة الرصيد النقدي في المصارف التقليدية بنسبة 35% ، ما يعني دلالة جيدة على امتلاك المصارف الإسلامية أموال على شكل احتياطيات أولية أكثر من المصارف التقليدية لمواجهة الالتزامات المالية المستحقة عليها.

3- إنَّ نسبة التوظيف في المصارف الإسلامية العراقية كانت أكبر من نسبة التوظيف في المصارف التقليدية بنسبة 233% . وهذه دلالة على كفاءة إدارة المصرف على استعمال الودائع في التسهيلات الائتمانية بأنواعها كافّة .

4- إنَّ نسبة السيولة القانونية في المصارف الإسلامية العراقية كان أكبر من نسبة السيولة القانونية في المصارف التقليدية بنسبة 1111.95%. بمعنى امتلاك المصارف الإسلامية احتياطيات أولية وثانوية أكثر من المصارف التقليدية، ممّا يُمكنّها من تسديد أيّة التزامات مالية للمودّعين والمقترضين، ولكن في المقابل تفقد هذه المصارف عوائد نتيجة عدم استثمار هذه الأموال.

5-أوجد التحليل أنَّ الودائع تُعدّ المصدر المهمّ والأساس للسيولة المصرفية، وذلك من خلال وجود علاقة طردية بين الودائع ومؤشّرات السيولة المصرفية: (التوظيف، السيولة القانونية، الاحتياطي القانوني، الرصيد النقدي) في المصارف التقليدية والإسلامية .

4-2 التوصيات:

1-ضرورة قيام المصارف الإسلامية بتوسيع دورها في المجالات الاستثمارية؛ لغرض الاستفادة من الأموال المودعة في خزائنها ولدى البنك المركزي ، وهذا ينعكس وبشكل ايجابي على اقتصاد البلد ونموّه.

2-أهمّية مساهمة المصارف الإسلامية والتجارية في مجالات استثمارية عديدة سواء أكان محلّيا أمّ عالميا، ممّا ينعكس وبشكل ايجابي على أرباحها ومكانتها المصرفية في السوق المصرفي، وهذا ينعكس وبشكل ايجابي على النموّ الاقتصادي للبلد .

3-المراجعة الدورية من قبل البنك المركزي على سيولة المصارف سواء أكانت إسلامية أمّ تجارية، والتركيز على المصارف التي تَمتلك سيولة ضعيفة، وفرض تعليمات صارمة عليها، نتيجة ضعف سيولتها من أجل حمايتها من مخاطر عدّة، كمخاطر الإفلاس أو عدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها المالية أمام المودّعين والمقترضين.

4-التأكيد من قبل البنك المركزي على المصارف العراقية الالتزام بتطبيق الحدّ الأدنى لنسب السيولة جميعها البالغة 30% ، وتوعية إدارات المصارف بأهمّية الاستفادة من الفائض في الأموال، التي تَمتلكها واستثمارها في مجالات حديثة ومتعدّدة.

5- المصادر:

5-1- الكتب :

1- جبر، هشام،(2008)،"إدارة المصارف" الناشر الشركة العربية المتّحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر.
2- الجبوري، عبد العزيز شويش عبد الحميد،(2019)،"إدارة المصارف –مدخل تطبيقي" الذاكرة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، بغداد.
3- رمضان، زياد،(1997)،"إدارة الأعمال المصرفية "،دار صفاء للنشر والتوزيع ،الطبعة السادسة، عمان ، الاردن.
4- السيسي، صلاح الدين حسن،(2011)" الرقابة على أعمال البنوك ومنظّمات الأعمال تقييم أداء البنوك والمخاطر المصرفية الالكترونية"، دار الكتاب الحديث، القاهرة.
5- الصيرفي، محمد،(2016)،"إدارة العمليات المصرفية العادية-غير العادية-الالكترونية"، دار الفجر للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى، القاهرة، مصر.
6- طالب، علاء فرحان، الغزالي، فاضل راضي،(2009)"إدارة التحديات الاستراتيجية في البنوك" دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان.
7- الطاهر، عبد الله، الخليل، موفّق علي،(2004)"النقود والبنوك والمؤسّسات المالية"،مركز يزيد للنشر، الطبعة الأولى، الاردن.
8- العبيدي، رائد عبد الخالق عبد الله، المشهداني، خالد أحمد فرحان،(2013)،"إدارة المؤسّسات المالية والمصرفية"، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
9- عقل، مفلح، 2006، وجهات نظر مصرفية، مكتب العربي، ط1، عمان، الأردن.
10- المكاوي، محمد محمود،(2011)،"الاستثمار في البنوك الإسلامية "الناشر روية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر.
11-هندي،منير إبراهيم،(2010)،"إدارة البنوك التجارية: مدخل اتّخاذ القرارات"، توزيع المكتب العربي الحديث، الطبعة الثالثة، الاسكندرية، مصر.

5-2 – الرسائل والبحوث :

1- حسين، جعفر جمعة محيل، حمدان ، أحمد عبد الزهرة،(2022)" تقييم كفاءة إدارة السيولة المصرفية في الجهاز المصرفي العراقي باستعمال أسلوب تحليل مغلّف البيانات للمدّة 2002-2019)"،بحث مستل من رسالة ماجستير، كُلّية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، مجلّة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد 75.
2- دلال، برابح،(2017)،"مدى إمكانية تعرّض البنوك الإسلامية لخطر الفشل المالي طبقا لنموذج Sherrod دراسة حالة بنك قطر الإسلامي(2008-2015)"،مجلّة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 18.

3- الذبحاوي، حسن كريم، الموسوي، نورة عواد عبد العزيز،(2017)،" إدارة السيولة المصرفية وعلاقتها بالائتمان المصرفي -دراسة مقارنة بين عيّنة من المصارف التجارية العراقية والاردنية الخاصّة" بحث مستل من رسالة ماجستير، كُلّية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، مجلّة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلّد 14، العدد 4.

4- الشمري، هاشم مرزوك، الدعمي، عباس كاظم،(2009)" المصارف الإسلامية والبنوك التجارية إمكانات االتعاونً ومعوّقاته –الاردن حالة تحليلية" مجلّة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، مجلّد 3، العدد12.

5- صونيا، عتروس،(2015)،" أدوات إدارة السيولة في البنوك ودورها في التخفيض من خطر السيولة -دراسة حالة البنك الوطني الجزائري-(BAN)، رسالة ماجستير ، جـــامعـــة أم البـــواقـــي كُلّية العلوم الاقتصاديـة و العلوم التجارية وعلـوم التسييـر.

6- عبد الرضا، فتحية مزهر، 2013، دور المصارف التجارية في تنشيط السوق المالية، مجلّة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلّد 9، العدد29.

7- العليات، حمد عبد العفو مصطفى،(2006)" الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية " رسالة ماجستير ،جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

8- الكروي، بلال نوري، 2009،تقييم ربحية المصارف باستعمال مؤشّرات السيولة (دراسة مقارنة بين مصرفي الرشيد والرافدين)، المجلّة العراقية للعلوم الإدارية ، بالعدد الرابع والعشرون.

9- الكبيسي، ليث صلاح الدين محمود،(2018)"تعظيم الربح في القطاع المصرفي باستعمال أسلوب البرمجة الخطية(مصرف الخليج التجاري العراقي أنموذجا)،رسالة ماجستير ،كُلّية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار.

10-محمد، سناء جاسم ، إسماعيل ،هيثم عبد الخالق ،(2018)" دور المصارف الإسلامية في استقطاب المدخرات لتمويل أنشطتها المصرفية في العراق للمدّة(2008-2012)، مجلّة دراسات محاسبية ومالية ،المجلّد 13 ،العدد 45.

3-5 – المصادر الاجنبية :

1- Adeniyi, Akindele Jamiu, Marsidi, Asri, Babatunji, Adedeji Samuel,(2020)," Capital Structure and Commercial Banks Performance in Nigeria", International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences, Vol. 10, No.1.

2- Hassan,M.Kabir,(2006)," THE X-EFFICIENCYIN ISLAMIC BANKS",Islamic Economic Studies Vol. 13, No. 2

3- Hua Shen, Chung, Chen ,Yi-Kai , Feng Kao, Lan, Yi Yeh, Chuan,(2009)' Bank Liquidity Risk and Performance 'Article in Review of Pacific Basin Financial Markets and Policies.

4- Mishkin,Fredric S ,(2007),"The Economics of Money Banking and Financial Markets", 8th ed ,Pearson Education ,Inc

5- Munteanua, Ionica,(2012)," Bank liquidity and its determinants in Romania' , Ionica Munteanu / Procedia Economics and Finance 3

6- Rose,Peter S,(1999),"Commercial Bank Management",Mc-Graw Hill Irwin.

7- Vodova, Pavla,(2013)," DETERMINANTS OF COMMERCIAL BANK LIQUIDITY IN HUNGARY", Financial Internet Quarterly ,,e-Finanse, vol. 9 , No

5-4- التقارير السنوية :

1-النشرات المالية السنوية للمصارف التجارية والإسلامية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدّة 2017-2021.